



مذكرة تفاهم بين

الهيئة العليا للسياحة وإمارة منطقة الباحة

مذكرة تفاهم بين كل من

الهيئة العليا للسياحة وإمارة منطقة الباحة

حول تطبيق توصيات السياسة العامة لتنمية قطاع السياحة وتطويره

لتنفيذ مشروع إعداد استراتيجية تنمية السياحة في المنطقة

أخذاً في الاعتبار،

- الفقرة (٢) من قرار مجلس الوزراء رقم (٩) وتاريخ ١٤٢١/١/١٢ هـ المنشئ للهيئة العليا للسياحة المتضمنة اعتماد السياحة الوطنية قطاعاً اقتصادياً منتجاً.
- المادة الثالثة من تنظيم الهيئة العليا للسياحة الصادر بقرار مجلس الوزراء الموقر رقم ٩ وتاريخ ١٤٢١/١/١٢ هـ، والتي تنص على أن غرض الهيئة الأساسي هو " الاهتمام بالسياحة في المملكة، وتنميتها، وتطويرها، والعمل على تعزيز دور قطاع السياحة، وتذليل معوقات نموه باعتباره رافداً مهماً من روافد الاقتصاد الوطني".
- الفقرة (٦) من المادة الرابعة من تنظيم الهيئة العليا للسياحة التي تنص على اختصاص الهيئة في " تنسيق الجهود بين الجهات الحكومية والأهلية المعنية فيما يخدم أغراض الهيئة".
- ما تضمنته السياسة العامة لتنمية قطاع السياحة وتطويره، وخطة العمل الخامسة لتنفيذ السياسة العامة، بالإضافة إلى منهج الشراكة لتفعيل خطة العمل والتي اعتمدها جميعاً مجلس إدارة الهيئة العليا للسياحة بناء على اختصاصه المنصوص عليه في تنظيم الهيئة وما تضمنته من توصيات ونتائج.
- الطبيعة المجزأة ومتعددة الجوانب لقطاع السياحة، والحاجة إلى تنمية هذا القطاع بشكل متكامل ومخطط ومنظم إلى جانب الإدارة الفعالة للقطاع، وكذلك الحاجة الضرورية للتعاون والتنسيق الوثيقين بين الهيئة العليا للسياحة والجهات والمؤسسات العامة والخاصة.
- التزام الهيئة العليا للسياحة من خلال " خطة العمل " بتنمية السياحة الوطنية في السنوات الخمس القادمة معتمدة بشكل أساسي على تفاعل شامل ومثمر بين الشركاء في عملية تنمية السياحة من القطاعين العام والخاص، والتي تعتبر إمارات المناطق أحد هؤلاء الشركاء.

هــــــــــ

المملكة العربية السعودية الهيئة العليا للسياحة

• أن التخطيط السياحي على مستوى المناطق هو الخطوة الأولى الضرورية والمنطقية في تسلسل مهام التخطيط التي يجب القيام بها في المملكة، وذلك ضمن الإطار الذي تضمنته السياسة العامة وخطة العمل والذي سيتم من خلاله تنمية صناعة السياحة بالمملكة.

ورغبة من الهيئة العليا للسياحة - في سبيل الوفاء بالتزاماتها النظامية - في السعي نحو تنمية قطاع السياحة في منطقة الباحة بطريقة مخططة ومنظمة ومنضبطة وفق السياسة العامة لتنمية قطاع السياحة الوطنية وتطويره، وذلك عبر إعداد استراتيجيات تنمية السياحة في المنطقة. وتأييداً من أمانة منطقة الباحة لهذا السعي، فقد تم في يوم الأحد ٢٩/٤/١٤٢٤هـ الموافق ٢٩/٦/٢٠٠٣م الاتفاق بين كل من الهيئة العليا للسياحة وأمانة منطقة الباحة على الآتي:

١. الالتزام بالإسهام في تنمية قطاع السياحة وفق توجه قرار مجلس الوزراء رقم (٩) وتاريخ ١٢/١/١٤٢١هـ، والتعاون بشكل وثيق وفاعل وعلى أساس مستمر - وفقاً لمنهج الشراكة - لضمان تنفيذ نتائج وتوصيات السياسة العامة لتنمية قطاع السياحة وتطويره وكذلك برامج وأهداف ومرامي خطة العمل الخمسية بشكل كامل.
٢. تبني ملخص مشروع إعداد استراتيجية تنمية السياحة في منطقة الباحة والأسس المرجعية الخاصة به الملحقين بهذه المذكرة كأساس لتحقيق الأهداف المشتركة بينهما، مع الالتزام بالتعاون الوثيق والمستمر لتنفيذ المشروع المشار إليه وضمان نجاحه.
٣. إن التعاون بين الطرفين سوف يحكمه التوجه العام والمنهجية والترتيبات الإدارية والمالية والخدمات المساندة الموضحة في ملخص المشروع والأسس المرجعية الملحقين بمذكرة التفاهم هذه واللذين يشكلان جزءاً لا يتجزأ منها.
٤. دون المساس بعمومية الأحكام الواردة في ملخص المشروع والأسس المرجعية فقد اتفق الطرفان بصفة خاصة على ما يلي:
 - (أ) مسؤولية الهيئة عن تنظيم وتنسيق والإشراف ومراقبة وتوجيه فريق التخطيط، كما أنها ستكون مسؤولة عن تحمل مستحقات أعضاء الفريق وتكاليف السفر الخاصة بهم بالطائرة والتكاليف الأخرى بالمنطقة.
 - (ب) مسؤولية الهيئة عن توافر الأبحاث الضرورية قبل وأثناء تنفيذ المشروع وتجهيز الموارد البشرية اللازمة.

أهيد

المملكة العربية السعودية
الهيئة العليا للسياحة

- (ج) مسؤولية الهيئة عن القيام بإجراء المراجعة الفنية والتعليق على تقارير فريق التخطيط، وذلك من خلال استشارة اللجنة التوجيهية للمشروع. وكذلك تقديم الخدمات الفنية الضرورية لإنهاء وإنتاج التقارير وإخراجها بصورتها النهائية.
- (د) تتولى الإمارة ترشيح الأشخاص الملائمين لعضوية اللجنة التوجيهية وأيضا توفير الموظفين النظراء بما في ذلك منسق المشروع من المنطقة وفق ما هو مبين في ملخص المشروع والأسس المرجعية.
- (هـ) تقوم الإمارة بتقديم الدعم الإداري والخدمات المساندة المتمثل في وسائل النقل والسائقين والمرشدين والمكاتب لفريق المشروع وما هو موضح في هذا الخصوص في ملخص المشروع والأسس المرجعية.
- (و) تتولى الإمارة تسهيل الوصول إلى المناطق والمواقع التي تعد من الموارد السياحية حتى يتم تقييمها، وكذلك تسهيل الوصول إلى المعلومات والبيانات المتعلقة بها.
- (ز) ستبذل الإمارة كافة الجهود للتأكد من المشاركة والمساهمة من قبل القطاع الخاص وجميع الشركاء المستفيدين في المنطقة في كل الإجراءات والمشورة اللازمة لتنفيذ المشروع.

توثيقاً لما تقدم؛ قام الطرفان بالتوقيع على هذه الوثيقة من نسختين تسلّم كل طرف نسخة منها في المكان والزمان المذكورين في التمهيد.
والله الموفق،،،

ع بركة
عن الهيئة العليا للسياحة

عن إمارة منطقة الباحة

صاحب السمو الملكي الأمير
محمد بن سعود بن عبدالعزيز

صاحب السمو الملكي الأمير
سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز